مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: القوى السياسية العراقية المسيحية بعد العام 2003 في العراق
اسم الكاتب: ضحى ثامر علي، أ.م.د. غسان عكلاوي صالح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7361
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 13:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

القوى السياسية العراقية المسيحية بعد العام ٢٠٠٣ في العراق

الباحثة ضحى ثامر علي **أ.م.د غسان عكلاوي صالح**

جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

doha.thamer1201b@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٣/٣/٧ تاريخ القبول : ٢٠٢٣/٤/١٨ تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٧/٣٠

الملخص :

يسعى هذا البحث الى تسليط الضوء على القوى السياسية المسيحية في العراق لا سيما بعد العام ٢٠٠٣ , فبعد التغّير الذي حصل للنظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ بدأت القوى المسيحية يكون لها دور اكثر بروزاُ فشارعت في المشاركة في العملية السياسية عن طريق احزابها وتيّاراتها السيّاسّية التي عبرت عن نفسهافي اطار ديني او قومي مناطقي ،وهو الحق الذي ضمنه لهم الدستور من خلال منحهم مقاعد الكوتا ،فوصل تمثيلهم الى مستوى وزاري ,إذ بدات هذه التنظمات ممارسة دورها من خلال العمل السياسي لتعبر عن مطالب المسيحين و تحقق تطلعاتهم.

الكلمات المفتاحية: القوة, السياسية, المسيحية

Iraqi Christian political forces after 2003 in Iraqi

Researcher :Duha thamer **Supervised : Asst.prof. Ghassan Aklawi salih Al-Saad**

Political science _university of Baghdad

Abstract:

This research seeks to shed light on the Christian political forces in Iraq, especially after the year 2003. After the change that took place in the political system in Iraq in 2003, the Christian forces began to have a more prominent role, so they began to participate in the political process through their political parties and currents that expressed their themselves within a regional religious or national framework, a right guaranteed by the constitution by granting them quota seats, bringing their representation to a ministerial level, as these organizations began to exercise their role through political action to express the demands of Christians and fulfill their aspiration.

Keywords: power, politics, Christianity

المقدمة

المسيحيين في العراق ينقسمون على نوعين من الانتماء (القومي –الديني) أما القومي فيتفرع عنه (الاشوريون–الكلدان–السريان–الانجيليون–اللاتين–الارمن–الروم) و الديني يتمثل بي (الكاثوليك–ألارثوذكس–البروتستانت–السبتين)و غيرهم فهناك ١٤طائفة مسيحية معترف بها رسميا في العراق. وتعيش الغالبية منهم في بغداد، ومحافظة نينوى بالشمال وإقليم كردستان .ان هذا الانقسام قد ترك أثره على تعدد الأحزاب والتيارات السياسية التي تمثل المسيحيين في العراق وقد أثيرت بعد العام ٢٠٠٣ مشكلة التمثيل السياسي لمسيحيي العراق،الا ان هذا لا يلغي الجانبا الايجابي الذي تتمثل بنشاطهم السياسي على مستوى الدولة فقد نشطوا و اسسوا الاحزاب السياسية و تولي منصاب وزارية فقد كان لهم

تمثيل في السلطتين التشريعية و التنفيذية ،ان كل هذه التغيرات في الوضع السياسي للمكون المسيحي اسهمت في تبلور رؤى السياسية للقوى المسيحية حول موضوعات عدة .

مشكلة البحث :ماهي ابرز القوى السياسية الممثلة للمسيحيين في العراق ؟و هذا السؤال يتفرع منة تساؤلات : ما هي مشاركتهم السياسية في الحكومات المتعاقبة بعد العام ٢٠٠٣؟و ماهو موقفهم من من حجم تمثيلهم في مجلس النواب؟وما الرؤى المستقبلية لهم؟

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها :(ان هناك علاقة طردية بين واقع المسيحين في العراق ودورهم السياسي،فاذا كان واقعهم جيد يصبح دورهم السياسي فعال و العكس صحيح)

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي من اجل اثبات الاشكالية والفرضية التي استند عليها.

هيكلية البحث:قسمت الدراسة الى خمسة محاور تناول المحور الاول التعريف بالقوى السياسية المسيحية ,اما المحور الثاني عرض المشاركة السياسية للقوى السياسية المسيحية بعد العام ٢٠٠٣,المحور الثالث عرضنا موقف القوى السياسية المسيحية من حجم تمثيلهم في مجلس النوب اما المحور الرابع عرضنا مسارات الانقسام داخل القوى المسيحية اما المحور الخامس والاخير عرضنا رؤى مستقبلية للقوى السياسية المسيحية.

المحور الاول:التعريف بالقوى السياسية المسيحية

إن التغّير الذي حصل للنظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٢ م، ظهرت احزاب وتيّارات سيّاسّية عبرت عن نفسهافي إطار ديني أو قومي مناطقي,فانعكس هذا التغير على العديد من مكونات العراق و منها المكون المسيحي الذي برز سياسيا من ناحية التنظيمات السياسية و تكوين الأحزاب أذ بدأت هذه التنيظمات بممارسة العمل السياسي لتعبر عن مطالب هذه الأقلية ، الا ان مشكلة التمثيل السياسي

لمسيحيي العراق كانت الانقسام كما بينا، وتحولت شيئا فشيئا الى مشكلة تؤثر على ادائهم السياسي ، فقد كان الأشوريون سبّاقين في تنظيم أنفسهم سياسيا بعد العديد من النكبات التي ألمت بهم وأخرها مذبحة سميل التي حدثت في العام ١٩٣٣[١]، كما كان خروج البطريرك الأشوري إيشاي مار شمعون منفيا من العراق بعد تلك المأساة الى قبرص، ثم نقل مقر البطريرك الى الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الحين والى عام ٢٠١٥، حيث أعيدت الى أربيل شمال العراق مؤخراً، قد ساعد في إنفتاح الاشوريين على العالم وأدى الى خلق تنظيماتهم السياسية، فأنشأت **(الحركة الديمقراطية الأشورية)**في العام ١٩٧٩ [٢].

وفي جانب أخر، كانت الكنيسة الكلدانية قد نقلت التراث الكلداني لكنها لم تكن في موقف يحث الشعب على استخدام الاسم الكلداني في السياسة فبقيت الكنيسة الكاثوليكية الكلدانية تنأى بنفسها عن الجوانب السياسية و تفضل عدم التدخل في السياسة على عكس الكنيسة الآشورية التي لم تدخر جهداً للمساهمة الفعالة في تنمية الروح القومية لشعبها.إن البداية في انبثاق التنظيمات الكلدانية في تأسيس المركز الكلداني للثقافة والفنون في دهوك سنة ١٩٩٥ وعمل على نشر الوعي والثقافة والتعريف بتاريخ الكلدانيين[٣]. وفي عام ١٩٩٩ كانت هناك جهود حثيثة لتأسيس حزب سياسي قومي للشعب الكلداني وفي ١/ ١٠/ ٢٠٠١ اثمرت تلك الجهود عن انعقاد اجتماع موسع ضم ٣٥ شخصية كلدانية، وتم الأتفاق على وضع النظام الداخلي لحزب سياسي كلداني. كما كانت ولادة حزب اتحاد الديمقراطي الكلداني المعروف,اذ لم تظهر التنظيمات الكلدانية السياسية بشكل واضح الا في عام ٢٠٠٠ قبل سقوط النظام في العراق، حيث ظهر حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني[٤]، ثم في عام ٢٠٠٥ تشكل المجلس الشعبي الكلداني –السرياني–الاشوري، وغيره[٥].

أما الطوائف الأخرى كالسريان والأرمن والروم واللاتين,الانجيلين,البروتستانت,السبتيون,الدومنيكان وغيرهم فقد إرتأوا النأي بأنفسهم عن معترك السياسة في البداية نظراً لقلة عددهم، وتجنيباً لأنفسهم من

صدمات السياسة وهزاتها في العراق. وإسوة بأقرانهم الكلدان، فلم تظهر الأحزاب السياسية السريانية إلا بعد عام ٢٠٠٣وذلك لرفضهم ان يتم تمثيلهم من القوميات الاخرى لذا باشروا بأنشاءاحزابهم الخاصة

التنظيمات السياسية المسيحية [٦]:

١-**الحركة الديمقراطية الآشورية**، أمينه العام يونادم كنّا, تأسس في عام ١٩٧٨ ومارس نشاطه داخل وخارج العراق، كانت الأعتراف بالوجود القومي الأشوري والدفاع عن حقوقهم المسلوبة في ظل حكم النظام الدكتاتوري.فالحركة تعمل على تحقيق أهدافها في المحورين القومي والوطني، وتؤمن بالارتباط الجدلي بينهما. فعلى الصعيد القومي فإن الحركة تناضل لنيل الشعب الكلدوآشوري حقوقه العادلة والمشروعة وحقوق المواطنة المتساوية مع بقية مكونات الشعب العراقي دون تمييز بسبب القومية أو المعتقد والانتماء الديني أو الثقافي واللغوي والحضاري وغيرها مما يمتاز به شعبنا من تراث وتقاليد.

ففي الشأن الوطني اكدت الحركة على [٧]:

١-تدعم حركتنا التزام الدولة بالنظام الديمقراطي والمبادئ الدستورية التي تضمن اللامركزية والحريات والتعددية السياسية والدينية وسيادة القانون ومبدأ التداول السلمي للسلطة ، وتدعم مؤسسات المجتمع المدني وإنهاء مخلفات السياسة العنصرية الأنظمة الدكتاتورية لتحقيق السلم والعدالة

٢-تدعم حركتنا بناء الدولة المدنية التي تضمن على المواطنة وتلتزم بالحقوق والحريات الدستورية ونشر العدل الاجتماعي.

٣-تسعى حركتنا إلى تطوير صيغ التحالف والعمل المشترك على الصعيد الوطني والقومي.

هنا نلاحظ تأكيد الحركة على نظام الديمقراطية و ما يتضمنه من خصائص و دعم الحركة و تأكيدها على بناء دولة مدنية دولة مواطنة و قد أكد ألامين العام للحركة يونادم كنا على هذه النقطة بأن الخلاص

بدولة مدنية تكون فيها سلطة القانون هي المسيطرة[٨] كما اكدت الحركة على التمسك بالعمل القومي و ذلك بذكر هذا المصطلح اكثر من مره داخل ضمن نص البرنامج ما يدل على تبني تيار قومي في المادة ٨[٩]: الشأن القومي

تناضل حركتنا من أجل ضمان ترجمة الحقوق القومية والوطنية المشروعة لشعبنا بما يعزز الشراكة والتأخي في الوطن وفقا لمبادئ الحرية والمساواة والعدالة التي تضمنها المواثيق والقوانين الدولية وكما يأتي : (الإقرار بالوجود القومي الكلداني السرياني الأشوري كشعب واحد دستوريا بما يعزز الشراكة والتاخي في الوطن).

المادة ١٠ : تناضل من أجل ترسيخ الوحدة القومية وإزالة أسباب التفرقة بين فئات وطوائف شعبنا (السريانية والكلدانية والأرامية والأثورية وغيرها) وتعتز تسمياتنا التأريخية كافة.

٢- **حزب بيث نهرين الديمقراطي** ، أمينه العام روميو هاكاري وهو حزب سياسي أشوري تأسس عام ١٩٧٦ في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو و حسب المادة (٢) من منهج الحزب حزب قومي، وطني، ديمقراطي يخدم مصالح الشعب (الكلداني السرياني الآشوري) داخل الوطن وخارجه,و لديهم عدة اهداف و من ابرزها الاهداف القومية المتمثلة في[١٠]:

١- العمل على إقامة حكم ذاتي للشعب (الكلداني السرياني الآشوري) في مناطق تواجده التاريخية، وتثبيت ذلك في الدستور العراقي الدائم.

٢- تضمين ديباجة الدستور العراقي الدائم بمعاناة ومآسي شعبنا، منها مذابح سميل (١٩٣٣) وصوريا (١٩٦٩)، والاعتراف بها رسمياً كجرائم إبادة جماعية، وإدخالها في مناهج التربية والتعليم في العراق والإقليم.

٣- العمل من أجل اعتبار الأول من نيسان (رأس السنة البابلية الآشورية) عيداً وطنياً وعطلة رسمية على مستوى العراق، لما تحمله المناسبة من مدلولات تاريخية وحضارية في أرض النهرين.

٤- مطالبة الحكومة لتشجيع المهاجرين والمهجرين داخل وخارج الوطن للعودة الى قراهم ومناطق سكناهم الأصلية، وتعويض المتضررين منهم مادياً ومعنوياً جراء السياسات الجائرة للأنظمة المتعاقبة وحملات الأنفال والتهجير القسري، وإعادة بناء القرى المدمرة بطرق عصرية ومخططة وباشراف جهات متخصصة، ورفع التجاوزات عن قرى وبلدات شعبنا.

٥- الاهتمام بالمدارس السريانية والسعي لفتح قسم خاص باللغة السريانية في جامعات الإقليم، وتخصيص مقاعد خاصة للطلبة من ابناء شعبنا، من المتفوقين ضمن البعثات العلمية العراقية والكوردستانية.

٦- تشجيع المستثمرين من أبناء شعبنا للاستثمار في قرى ومناطق شعبنا بغية توفير فرص عمل جديدة وربطهم بالأرض والحد من هجرتهم نحو الخارج أو المدن.

٧- دعم وتشجيع الكفاءات العلمية من أبناء شعبنا للعودة الى الوطن والعمل في المؤسسات القومية والحكومية، والاستفادة من خبراتهم استناداً على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

اما الاهداف الوطنية:

١. نبذ الدكتاتورية والعمل على بناء عراق جديد يحكمه نظام ديمقراطي برلماني فيدرالي.

٢. توطيد روابط التآخي والتعايش المشترك بين (الكلدان السريان الآشوريين) والعرب والكورد والتركمان وبقية المكونات الأخرى في الوطن، والعمل على بناء علاقات متينة مع الشعوب والأحزاب والمنظمات والشخصيات التي تساند وتؤمن بقضية شعبنا القومية، وتمتين العلاقات بين الجهات التي دعمتها.

٣. مساندة الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان– العراق في جميع القرارات والخطط التي تهدف خدمة الشعب، ودعم كافة المكونات القومية والدينية العراقية لنيل حقوقها ضمن اطار جمهورية العراق الاتحادي.

٤. العمل على حل جميع القضايا العالقة بالمناطق المتنازع عليها عن طريق الحوار السلمي الوطني دستورياً.

٥. نبذ الإرهاب بكافة أشكاله ومصادره ودعم الجهود والمساعي المبذولة لاجتثاثه في كل مكان.

٦. إلغاء سياسات التهميش والإقصاء القومي والديني، والغاء جميع القوانين والممارسات والعقوبات التي تتعارض مع مبادئ حقوق الانسان والاتفاقيات والمواثيق الدولية.

٧. ضمان حرية الفكر والتنظيم السياسي والنقابي والمهني والاجتماعي وحماية حقوق الانسان وأمنه واستقراره، وضمان حرية الصحافة والنشر والتعبير والتظاهر والتجمع والاضراب.

٨. الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية) مع استقلالية القضاء التام.

٩. فصل الدين عن السياسة، مع احترام جميع الشعائر الدينية وحرية ممارستها لكافة الأديان والمذاهب والطوائف.

١٠. التوزيع العادل والمتساوي للثروات الطبيعية على أبناء الشعب العراقي.

١١. العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات، والسعي لتمتع المرأة بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كاملة، ولتشريع القوانين اللازمة لحماية حقوقها في العمل قبل وبعد الولادة والقوانين اللازمة لحماية حقوق الأمومة والطفولة.

١٣. العمل على إقرار وتشريع القوانين الاقتصادية التي تساهم في بناء العراق الجديد في كافة المجالات.

١٤. دعم القطاع الخاص وتشجيعه ليساهم في حمل عبء من ميزانية الدولة التشغيلية.

١٥. العمل على توفير التأمين الصحي لكافة أبناء الشعب العراقي ومجانية العلاج والدواء في المؤسسات الصحية الحكومية.

١٦. العمل على بناء الأجهزة الأمنية والجيش والشرطة وفق أسس مهنية وليس على أسس طائفية أو عقائدية.

الأهداف العامة

١. دعم ومساندة التيار الديمقراطي والعلماني في العلاقات الوطنية الدولية، والسعي لإحلال الحرية والسلام، ومساندة الإعلان العالمي لحقوق الانسان المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول ١٩٤٨.

٢. تأييد السلام في العالم وحل المشاكل الدولية والنزاعات الإقليمية سلمياً عن طريق الحوار والمفاوضات، ودعم سياسة الانفتاح الدولي باتجاه تحقيق الديمقراطية والسلام في العراق والمنطقة والعالم، مع احترام دول الجوار وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٣. منع انتاج وتخزين واستخدام أسلحة الدمار الشامل، وفرض العقوبات الدولية على الدول التي تستخدمها ضد مواطنيها أو مواطني دول أخرى.

٤. إلغاء جميع القوانين والتشريعات التي تتعارض مع مواثيق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتي تنتهك حقوق وحريات الانسان الأساسية، فالناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة

دون أي تمييز، والعقوبة تكون شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته بمحاكمة قانونية عادلة.

٣- **إتحاد بيث نهرين الوطني**، تأسس عام١٩٩٦، رئيسه يوسف يعقوب متي, هو من الأحزاب السياسية الأشورية الذي تأسس في مدينة السليمانية في العام ١٩٩٦.ومن اهم اهدفه الى [١١]:

١- العمل على ترسيخ التعايش السلمي والتآخي القومي والديني بما يمكِّن من بناء عراق جمهوري نيابي ديمقراطي إتحادي.

٢- العمل على بلورة ثقافة وطنية عراقية تُأصِّل إحترام الخصائص القومية والإثنية لكلِّ العراقيين وتضمن الحفاظ على الموروث الثقافي والديني لكلِّ القوميات المتآخية في العراق والسعي لسن قوانين مواد الأحوال المدنية لكلِّ الديانات والمذاهب بعيدًا عن التحزُّب وفصل الدين عن الدولة وإصدار التشريعات الضرورية لذلك.

٣- العمل من أجل تغيير المناهج التعليمية لتكون مناسبة لمجتمع حضاري متعدِّد الأديان والقوميات والخروج إلى أفق الإنفتاح على الآخر وخلق بيئة تعليمية وطنية وتربوية خالية من العنف والنعرات الطائفية ونبذ الآخر، والسمو بالشعب العراقي الى التفاعل الإيجابي مع شعوب المنطقة والعالم.

٤- المطالبة بحقوق الشبيبة الخريجين وغير الخريجين من حيث التعيينات الوظيفية وتطوير الأعمال المهنية وإهتمام الدولة بها وشمولها بقانون التقاعد، من خلال تطوير الهيكل الإداري للدولة والقطاع الخاص والإستثمار الوطني والأجنبي، وقانون التقاعد.

٥- العمل من أجل المعالجة الجذرية لمشكلة هجرة أبناء الشعب العراقي كافةً والأقليات التي أُصيبت بالجنوسايد* الشعب الكلداني السرياني الأشوري والإيزيدي وإيجاد سبل عودتهم من خلال توفير الأمن

والسلام والإطمئنان والإقتصاد، وتحقيق العدالة الإجتماعية وإنهاء الظلم الإجتماعي في شتى مجالات الحياة والقضاء على كافة أشكال التمييز بين المواطنين العراقيين وتوفير فرص العمل لهم ليتسنى دمجهم في المجتمع العراقي، وتعويضهم مادياً و معنوياً.

٦- العمل من أجل مشاركة أوسع للمرأة والشبيبة في مختلف الأنشطة السياسية والثقافية والإجتماعية والمهنية من خلال تأمين نسب وظيفية ومناصب تنفيذية وقضائية وتشريعية ومسؤوليات مؤسساتية، بإتجاه إزالة الفروقات الفردية و الجنس.

٧- الإهتمام الكامل والجدِّي لبرامج رعاية الطفولة والأمُومة من حيث التغذية والتعليم والعلاج والصحة و المواطنة لدُور الحضانة ورياض الأطفال ووضع برامج علمية لكشف مواهبهم بشكل مبكِّر ورعايتهم ليكونوا بناة العراق الجديد مستقبلًا.

٨- الإهتمام بقانون الرعاية الإجتماعية وتطويره بحيث يؤمِّن العيش الكريم للمشمولين به ويؤَمن رعاية أولاد الطبقات الفقيرة في التعليم بكافة مراحله والصحة.

٩- العمل أن يتضمَّن العلم العراقي دلالات ترمز إلى جميع أبناء الشعب العراقي ومن ضمنهم أبناء شعبنا الكلداني السرياني الآشوري.

١٠- العمل على أن يكون " عيد أكيتو " في الأول من نيسان يومًا وطنيًا في العراق.

١١- العمل الجاد لإستقطاب القوى السياسية والوطنية من أجل بناء دولة مدنية دولة سعادة الشعب من خلال بناء ستراتيجيات القطاعات الوزارية كافة بشكل علمي وعملي يرتقي بعمل الوزارات إلى ما يتماشى مع التطوُّر الإنساني والعالمي بغية إعادة العراق إلى مكانته الإقليمية والدولية.

١٢ - تفعيل رقابة البرلمان العراقي فيما يخصُّ القضاء على الفساد المالي والإداري و تفعيل دور السلطة القضائية وحمايتها وحماية أحكامها وتنفيذها.

١٣- تقديم دراسات والعمل بأتجاه حصر السلاح بيد الدولة وإستقرار الوضع الأمني في العراق كافةً.

١٤- الدفاع عن النظام الفدرالي الديمقراطي التعددي الإتحادي في العراق والسعي بمساعدة المحافظات المطالبة بتكوين أقاليم وبموجب الدستور العراقي ومواده الخاصة بذلك.

١٥- العمل على ضمان حقوق شعبنا الكلداني السرياني الآشوري القومية والسياسية والإدارية والثقافية والتعليمية والسعي لسنِّ قانون حقوق القوميات إستنادًا إلى المادة "١٢٥" والمادة "١١٩" والمواد الدستورية الأخرى من دستور العراق الدائم التي تشير إلى حقوق القوميات.

١٦- العمل على تطوير قرى وبلدات ومدن سهل نينوى وإعادة إعمارها وتقديم الخدمات إليها وتعويض أبناءها من جراء الهجرة القسرية ورفع التجاوزات عن أراضيهم والعمل على حماية الخصوصية القومية والدينية لتسهيل عودة النازحين والمهجَّرين وتسهيل تنفيذ البرامج الأخرى.

١٧- السعي إلى تشكيل لجنة حقوق القوميات والمكونات في برلمان العراق

١٨- العمل من أجل تحقيق مقررات أحزاب شعبنا في إستحداث محافظة سهل نينوى بموجب المادة الدستورية "١١٩"، حيث تتطوَّر إلى إقليم مستقبلًا، وتشكيل " الإدارة الذاتية " عندما تتوفَّر المستلزمات الضرورية والموضوعية لذلك.

١٩- السعي لإنهاء مشكلة التغيير الديمغرافي لمناطق شعبنا (بلدات وقرى وأرياف) وبموجب قرار المحكمة الاتحادية "المرقم ٦٥/ اتحادية/ ٢٠١٣" في ٢٠١٣/٨/٤.

٢٠- الإهتمام باللغة "السريانية" الأم لأبناء شعبنا والعمل على إنشاء معاهد وكلِّيات ومراكز بحوث ومؤسسات مجتمعية متخصِّصة بذلك.

٢١- السعي لإعادة العمل بمجالس النواحي والأقضية لما لها دور في ترسيخ النظام الديمقراطي وتوسيع مساحة القرار الشعبي للمواطنيين.

٤- **الحزب الوطني الآشوري**،أمينه العام عمانوئيل خوشابا يوخنا, وهو حزب سياسي تأسس في العراق عام ٢٠٠٣ ، ومن أهدافه الرئيسة هو إصراره على الربط بين الانتماء القومي والوطني ، ويؤمن

بأنه لا حق للشعب الأشوري دون عراق علماني ديمقراطي تعددي.و تضمن برنامجه السياسي[١٢]: **المبادئ العامة** –أولا : تفعيل القوانين وممارسة القيم الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية ، وتبادل السلطة واحترام الرأي و الرأي الآخر . **ثانيا** : ترسيخ النظام الاتحادي في عراق مستقل موحد . **ثالثا** : فصل الدين عن الدولة ، و كذلك فصل السلطات **رابعا** : الإيمان الكامل بالمواثيق والأعراف الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية . **خامسا** : نبذ الإرهاب والعنف والفكر الاقصائي بكل أشكاله ، للتعبير أو لفرض واقع السياسي محدد. اما على الصعيد القومي :

١– إن الشعب (الكلداني السرياني الأشوري) شعب واحد موحد ، تاريخا وحاضرا ومستقبلا ، وأن أبناءه بغض النظر عن التسميات التي يعتمدوها للتعبير عن أنفسهم ، فهم يشتركون في ذات الخصائص والعناصر المكونة لهويتهم القومية والثقافية والدينية .

٢ – إن اعتماد مؤسساتنا القومية المختلفة ، لأي من التسميات المفردة ، إنما يعبر عن إن هذه التسمية تساوي وتحوي الأخريتين .

٣ – إن محاولات الفرض أو الألغاء أو الإقصاء القسري لأي من التسميات الثلاثة لشعبناء هي محاولات مرفوضة وإستنزاف للإمكانات وهدر للفرض.

٤– أن التسمية الشاملة لشعبنا (والكلداني السرياني الأشوري) هي التسمية التي تضمن وحدة شعبنا الدستورية حاليا ، ولا بد من العمل من أجل تحسينها في أي تعديل دستورى لاحق

اما الحقوق القومية والسياسية: ١– تفعيل العمل المشترك و وحدة الخطاب السياسي والجهد الجماعي قوانا السياسية ، من أجل الوصول إلى أهدافنا القومية والوطنية المشروعة مرحليا واستراتيجيا وتجسيدها من خلال المحطات والاستحقاقات القادمة ، ومن أجل ضمان الحقوق السياسية والإدارية والثقافية والتعليمية لشعبنا في العراق الجديد .

٢- حماية مرتكزاتنا القومية لشعينا وفي مقدمتها اللغة والتاريخ والتراث ، من التشويه والضياع وتشجيع الاهتمام بها ودراستها ونشرها وتطويرها .

٣- ترسيخ وحدة شعبنا الكلداني السرياني الاشوري القومية ، والعمل على توثيق تلك الأواصر على مختلف الأصعدة

٤-الاعتراف بالمذابح التي طالت شعبنا في سميل ١٩٣٣ وصوريا ١٩٦٩ كجرائم ابادة بشرية في تاريخ العراق الحديث ، وتضمينها في مناهج التربية والتعليم بإقليم كوردستان والمركز .

٥- العمل على اعتبار رأس السنة الأشورية في الأول من نيسان مناسبة وطنية ، لما تحمله من ارث تاريخي عراقي .

٦-اعتماد خطاب سياسي وإعلامي مبني على العقلانية والشفافية لتعزيز الشراكة الوطنية والسياسية مع القوميات التي تعيش معها في الوطن.

٧- السعي لتفعيل التعليم السرياني في المراحل الدراسية المختلفة ، وتأسيس الهيئات العلمية واللغوية الاختصاصية المختلفة لذلك.

٨-ترسيخ ارتباط الإنسان بالوطن من خلال وضع البدائل العملية لإيقاف الهجرة ، وصولا إلى تشجيع الهجرة المعاكسة إلى الوطن الام

٦- إعداد وتنفيذ برامج زيارات وتبادل بين الوطن والمهجر وبخاصة للشبيبة .

١٠- تشجيع رؤوس الأموال المهجرية للاستثمار في الوطن .

١١-تنسيق العمل بين الوطن والمهجر بما يخدم وجود شعينا وقضيته في الوطن وحماية الهوية والخصوصية القومية والدينية والوطنية ودعم العمل المؤسساتي ونشاطات الجاليات .

١٢ - تأسيس مراكز بحوث علمية لإعداد الدراسات وعقد المؤتمرات ذات العلاقة والارتباط بشعبنا.

٥- **حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني** ، أمينه العام أبلحد أفرام ساوا, تأسس في العراق عام ٢٠٠٠

ومن أبرز أهدافه هو نشر الوعي القومي للكلدان واحتضانهم والدفاع عن حقوقيم تثبيت ذلك في الدستور العراقي

٦-**المجلس القومي الكلداني**، تأسس عام٢٠٠٧، امينه العام سمير عزو داود.و يهدف الى:

١-التأكيد على تثبيت الهوية القومية للكلدان والتسمية القومية الكلدانية بصورة مستقلة (دون إضافات او ملحقات او داخل اسماء مركبة لا اصل تاريخي لها) في مشروع دستور إقليم كوردستان اسوة بالدستور العراقي الدائم

٢-التأكيد على تعزيز روح العمل المشترك مع التنظيمات والقوى السياسية الكلدانية ومع المنظمات والاتحادات الكلدانية من اجل توحيد الخطاب السياسي للبيت الكلداني .

٣-التأكيد على تقوية العلاقات مع كنيستنا الكلدانية وتنمية روح الأنتماء الكلداني وتعزيز الدور السياسي الكلداني في الحياة الأجتماعية .

٤-العمل على اقرار يوم الشهيد الكلداني في مجلس النواب العراقي وبرلمان اقليم كوردستان والذي يصادف ١٩٦٩/٩/١٦ يوم مذبحة وجينوساید قرية صورية الكلدانية .

٥-تثبيت الحقوق القومية لأبناء شعبنا الكلداني والمسيحي بكافة مسمياته في دستور العراق ومسودة دستور اقليم كوردستان .

٦-العمل على تقوية وتعزيز العلاقات والعمل السياسي مع الأحزاب والقوى الأشورية والسريانية لضمان الوصول الى تفاهمات مشتركة لمواجهة التحديات السياسية التي تواجه شعبنا من اجل التوصل الى مشروع سياسي قومي ديمقراطي مشترك.

٧-العمل على اقرار الأول من نيسان عطلة وطنية في العراق واقليم كوردستان تحت مسمى رأس السنة البابلية الكلدانية والأشورية وادراجها في الدستور العراقي الدائم وتعديلها في برلمان اقليم كوردستان وادراجها في مسودة دستور اقليم كوردستان .

٨-التأكيد على دور الأعلام في بناء الوعي القومي الكلداني وسعي لأنشاء موقع الكتروني بأسم الحزب وأصدار جريدة او مجلة ناطقة بأسمه.

٩-العمل على ايقاف وردع اي محاولات للتغيير الديمغرافي في مناطق تواجد شعبنا تبعا للقانون.

١٠-العمل على اعادة صياغة قانون البطاقة العراقية الوطنية الموحدة بما يضمن حقوق المكونات الدينية والغاء كل المواد التي تدعو لأسلمة القاصرين.

٧- **المنبر الديمقراطي الكلداني**، تأسس عام٢٠٠٧، أمينه العام سعيد شامايا, أسس في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٧ ، ومن أهم أهدافه هو تقدم وازدهار الشعب الكلداني والانتقال به من التمزق والتشريم الي الوحدة .

٨- **حركة تجمع السريان**، تأسس عام ٢٠٠٥، رئيسها نجيب بنيامين, تأسست في العراق عام ٢٠٠٣ ومن أبرز اهدافها توحيد الخطاب القومي وأقامة تحالف يهدف الى تعزيز العمل المشترك بين كافة الأحزاب والحركات الكلدانية والأشورية والسريانية والأرامية .

١٠- **مجلس أعيان بغديدا**، تأسس عام٢٠٠٧، رئيسه أسطيفو جميل حبش. إن المهام الأساسية التي أخذها المجلس على عاتقة هي الدفاع عن حقوق بغديدا لدى الدولة ومؤسساتها الحكومية، والحفاظ على هوية المنطقة أرضاً وشعباً بما يضمن استمرار خصوصيتها التاريخية معتمداً على أسلوب التوازن في بناء العلاقات والوقوف بمسافات متساوية من جميع مكونات الشعب.

١١- **كتلة الوركاء الديمقراطية**، تأسست عام ٢٠١٣، رئيسها جوزيف صليوا سبي,يركز برنامج القائمة على ترسيخ التعايش السلمي و التآخي القومي و الديني بين مختلف مكونات الشعب العراقي ،بما يمكن من بناء عراق ديمقراطي اتحادي موحد . كما تهدف الى تشريع قوانين لالغاء مظاهر التميز القومي و الاضطهاد العرقي و الديني و احترام المعتقدات الدينية فضلا عن تشريع قوانين تحد من سياسة التغير الديمغرافي و التهجير القسري للمسيحيين.

١٢- **أبناء النهرين**، تأسس عام٢٠١٣، رئيسته گلاويژ(كاليتا) شابا جيجو.**و تهدف الى**[١٣]:

- ضمان التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة لعموم الشعب العراقي ، ومحاربة الفساد بشتى أشكاله ، والمحافظة على ثروات البلد ، وبناء دولة مؤسسات تحترم كرامة المواطن
- المطالبة بتعيين وتوفير فرص العمل للالف من العاطلين من أبناء شعبنا، من سكان المناطق الاصليين و المهجرين الى مناطق سهل نينوى واقليم كوردستان وبقية المحافظات العراقية ، واستثنائهم من بعض الشروط والاجراءات المتبعة لخصوصية واستثنائية أوضاعهم
- ننطلق في نهجنا من ايماننا الراسخ بوحدة شعبنا بكل تسمياته التاريخية ونحترم حقوق الآخرين ونرفض كل اشكال فرض الوصاية والتمييز والتهميش
- شمول مؤسسات شعبنا الثقافية والاجتماعية والاعلامية والرياضية ومنظمات المجتمع المدني في مناطق تواجده بالرعاية والدعم اللازمين ، بما يساهم في الحفاظ على تطوير هذا المكون لثقافته ولغته وتراثه وهويته
- العمل والتنسيق مع المرجعيات الكنسية لشعبنا لتشريع القانون الخاص بـ " الأحوال الشخصية".
- تشريع قانون " مجالس المدن " ، في كل مناطق وجود شعبنا ، لتكون برلمانات مصغرة تمتلك صلاحيات الحفاظ على ديموغرافية الاراضي التاريخية لهذه المكونات واستغلال مواردها بما

يكفله القانون ، وبما يضمن حفاظها على هويتها وخصوصيتها الحضارية والثقافية والدينية وممارسة حقوقها التي يكفلها الدستور .

- المطالبة بتضمين موازنة العراق ، حصة مالية " كوتا اقتصادية " ، تخصص تحديدا لاقامة مشاريع البنية التحتية ومشاريع استثمارية في مناطق شعبنا وبقية المكونات ، خصوصا المتضررة والمهمشة ، ليكون هدفها تنمية وتطوير المنطقة وتوفير الخدمات الاساسية وفرص العمل وتخفيض نسب البطالة .
- تشريع قانون يكفل لممثلي " الكوتا الانتخابية " وعلى مختلف المستويات ، حق النقض للقرارات والقضايا الخاصة والمتعلقة بشؤون من يمثلوهم .
- شمول مناطق شعبنا في كل من سهل نينوى وإقليم كوردستان بتطبيق المادة ١٤٠ الخاصة بإزالة آثار التغيير الديموغرافي ، أو سن قانون آخر موازي يهدف إلى معالجة التغيير الديموغرافي الذي تتعرض له مناطقنا التاريخية في كل العراق . "
- الاسراع باتخاذ الخطوات العملية المطلوبة لاستحداث محافظة سهل نينوى ، مع رسم خارطة طريق واضحة للمضي بالاجراءات " الحكومية ، يوسف البرلمانية ، الجماهيرية ، الاعلامية " المتعلقة بتحقيق التحشيد اللازم لاصدار مشروع القانون الخاص باستحداث المحافظة في سهل نينوى .

١٣- **حركة بابليون** تأسست عام٢٠١٤,رئيسها ريان الكلداني.

١٤- **حركة المسيحيين الديمقراطية المستقلة**، تأسس عام ٢٠١٥، أمينه العام بولص جرجيس بولص.

١٥- **الرابطة الكلدانية**، تأسست عام٢٠١٥، رئيسها صفاء هندي, تأسست في العراق عام ٢٠١٥

وتهدف الي تعزيز وتنمية الوعي القومي الكلداني وترسيخ اسس المشـرك القائم على اساس المواطنة والحرية والمساواة

اما التنظيمات السياسية التي مثلت المسيحين في انخابات ٢٠٢١ في العراق (حركة بابليون :الفائزة بإربعة مقاعد,حركة تجمع السريان,الحزب الوطني الاشوري,المجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري,اتحاد بيت نهرين الوطني,الاتحاد الديمقراطي الكلداني,الحركة الديمقراطية الاشورية ,ابناء النهرين,المجلس القومي الكلداني)[١٤].

ان هذه القوائم تتنافس على خمسة مقاعد في مجلس النواب العراقي ،فهي تعبر عن مطالب المكون الذي تعبر عنها من خلال تضمينها في برامجها السياسية و المطالبة بها و من اهم هذا المطالب و التي اشترك بها اغلب القوى السياسية المسيحية هي:

- التشديد على الحقوق القومية لجميع طوائف المكون المسيحي .
- المطالبة بأنشاء محافظة او حكم ذاتي للمسيحيين في سهل نينوى.
- العمل على اقرار الأول من نيسان عطلة وطنية في العراق واقليم كوردستان تحت مسمى رأس السنة البابلية الكلدانية والأشورية وادراجها في الدستور العراقي الدائم وتعديلها في برلمان اقليم كوردستان وادراجها في مسودة دستور اقليم كوردستان .
- مطالبهم لتغير المناهج التعليمية بما يناسب جميع الاديان و القوميات.
- المطالبة في تضمين ديباجة الدستور العراقي الدائم بمعاناة ومآسي المكون المسيحي, منها مذابح سميل (١٩٣٣) وصوريا (١٩٦٩)، والاعتراف بها رسمياً كجرائم إبادة جماعية، وإدخالها في مناهج التربية والتعليم في العراق والإقليم.
- العمل على اعادة صياغة قانون البطاقة العراقية الوطنية الموحدة بما يضمن حقوق المكونات الدينية والغاء كل المواد التي تدعو لأسلمة القاصرين.

- المطالبه بإنهاء مشكلة التغيير الديمغرافي في المناطق المسيحية (بلدات وقرى وأرياف) وبموجب قرار المحكمة الاتحادية "المرقم ٦٥/ اتحادية/ ٢٠١٣" في ٢٠١٣/٨/٤.
- الإهتمام باللغة "السريانية" والعمل على إنشاء معاهد وكلّيات ومراكز بحوث ومؤسسات مجتمعية متخصِّصة بذلك.
- فصل الدين عن السياسة، مع احترام جميع الشعائر الدينية وحرية ممارستها لكافة الأديان والمذاهب والطوائف.

نخلص الى ان القوى السياسية المسيحية و بناءً على ما سبق ان نقول لديها اصول سوف نبينها بالنقاط التالية :

١. اصول دينية
٢. اصول ليبرالية بالاستفادة من التجربة الليبرالية.
٣. اصول قومية بالمناداة بالحقوق القومية لشعبها للحفاظ على ثقافته.
٤. الاصول الوطنية.
٥. اصول سياسية من تحالفات او استخدام قوى و غيرها على متخذين القرار في الكيان المسيحي .

المحور الثاني: مسارات المشاركة السياسية للقوى المسيحية بعد العام ٢٠٠٣

تعد المشاركة السياسية حق دستوري مكفول يسهم في تحقيق الاندماج والانصهار المجتمعي وصولاً لتحقيق والوحدة الوطنية بين جميع أفرادها ، و بدوره يؤدي الى توسيع دائرة المواطنة وكسر جميع الحواجز الطائفية والمناطقية التي تسعى الي ترسيخ الحقوق السياسية على قدم المساواة ، كما تعد المشاركة السياسية ضرورية ليتمكن الأفراد من اختيار القادة والحكام ومراقبة برامجهم وامكانية عزلهم أذا ما تطلب الأمر إلى ذلك فضلا عن أنها تضفي الشرعية على الحكم[١٥].

والمشاركة السياسية هدفاً ووسيلة في الوقت ذاته ، هدف لأن الحياة السياسية ولاسيما في النظم الديمقراطية التي ترتكز على إشراك المواطنين في التفكير والعمل من أجل خدمة مجتمعهم ، ووسيلة عن طريق فسح اكبر قدر ممكن من المشاركة لصنع و اتخاذ القرارات وطرقها ، ولتتأصل فيهم قيم وسلوكيات وعادات في العمل السياسي تصبح لهم جزء لا يتجزأ من التفكير و الثقافة الديمقراطية وهذا ما يطلق عليه التثقيف السياسي للمجتمع(١٦).

وعاش العراق بعد عام ٢٠٠٣ مرحلة انتقالية تعد من اصعب المراحل التي خاضها ، إذ شهدت أحداث وتطورات كثيرة أثرت بشكل كبير في المشاركة السياسية [١٧]، و هذا التغير انعكس على الأقليات و المكونات ومنها المسيحين الذين تمكنوا أن يشكلو حركات وأحزاب سياسية ضاعفت قوة المشاركة السياسيةلهم كما باقي مكونات المجتمع على الرغم من الصعوبات والتحديات التي مر بها العراق خلال الحقبة الماضية التي شابها موجات من القتل والعنف والارهاب والتهجير وغيرها من التحديات والمصاعب(١٨).

وعلى الرغم من لذلك تبوأ المسيحين في العديد من المناصب في الحكومية بعد العام ٢٠٠٣ كما حصلو على نوع من الاستقلالية كما في تمثيلهم لديوان اوقاف المسيحيين والأيزيديين والصابئة المندائيين ، نجد ان مشاركتهم السياسية تصل الى مستوى الحصول على وزارات سيادية ، ونال المسيحيون الكوتا بموجب الدستور الذي منحهم مقاعد ضمن البرلمان الاتحادي وبرلمان إقليم كردستان .إذ كان للمسيحيين مشاركة في العملية السياسية منذ المراحل الأولى (تأسيس مجلس الحكم ، كتابة الدستور ، التمثيل في البرلمان الانتقالي),و كانت أول مشاركة للمسحين في مجلس الحكم كأحد مساهمات المكون المسيحي في إدارة الدولة والحكومة في العراق في مرحلة ما بعد التغيير السياسي لنظام الحكم إذ كان لهم تمثيل حقيقي ولجميع مكونات العراق القومية والمذهبية والدينية والأقليات العربية لغاية حل مجلس الحكم الانتقالي,

وفي الأول من تموز وعقب إعلان الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة الدكتور اياد علاوي ، واختيار غازي عجبل الياور كأول رئيس الجمهورية ، حينها كان تمثيل المسيحين في مجلس الحكم عضو واحد فقط وهو السيد يونادم كنا ، سكرتير العام الحركة الأشورية الديمقراطية[١٩].و تسنمت السيدة باسكال وردا وزارة الهجرة والمهاجرين[٢٠],وفي العام ٢٠٠٥ شارك المكون المسيحي بكتابة الدستور فقد مثلهم السيد (يونادم كنا)في لجنة كتابة الدستور,كما فاز المكون بمقعد واحد في انتخابات العام ٢٠٠٥ وحصل على مقعد وزاري لوزارة العلوم و التكنولوجيا تسنمت المنصب باسمة بطرس[٢١],وفي العام ٢٠٠٦ شاركت الاقليات في الدورة الانتخابية ضمن نظام الكوتا ، ولضمان تمثيل عادل في البرلمان الجديد واعتماد نظام الدوائر المتعددة ، واعتبار كل محافظة من المحافظات العراقية دائرة انتخابية واحدة ، وقد إقر هذا القانون لضمان حق الأقليات في الحصول على مقاعد تعويضية في حال فشلها في الحصول على مقاعد أولية[٢٢],وحصل المكون المسيحي على مقعد برلماني واحد ، و تشكلت الحكومة وانتخب جلال طالباني رئيسا للجمهورية ، ونوري كامل المالكي رئيسا للوزراء وبهذا تشكلت أول حكومة منتخبة في العراق ، وبدات الحكومة ممارسة عملها بشكل فعلي في شهر آيار لعام ٢٠٠٦ ,كانت حصة المكون المسيحي في هذه الدورة ووزارة حقوق الإنسان متمثلة بوزيرتها (وجدان ميخائيل),وفي العام ٢٠٠٩ صادق مجلس النواب على القانون رقم (٢٦)قانون تعديل الانتخابات رقم (١٦) لعام ٢٠٠٥ والذي نص على "منح المكونات التالية حصة كوتا تحتسب من المقاعد المخصصة لمحافظاتهم على أن لا يؤثر ذلك على نسبتهم في حالة مشاركتهم في القوائم الوطنية" ,إذ حصل المكون المسيحي على خمسة مقاعد توزعت على خمسة محافظات و هي بغداد واربيل ودهوك و نينوى وكركوك[٢٣],وفي انتخابات العام٢٠١٠ حصل المكون المسيحي على خمسة مقاعد و وزارة البيئة التي تولى مهامها سركون صليوا[٢٤] .

وفي انتخابات العام٢٠١٤ حصل المكون المسيحي المتمثل بقائمة الرافدين على مقعدين نيابيين والكلدان الأشوريون على مقعدين نيابيين أيضا أما قائمة الوركاء الديمقراطية حصلت على مقعد نيابي واحد وفي هذه الحكومة و حكومة حيدر العبادي وتم تسليم منصب وزارة العلوم و التنكولوجيا الى فارس يوسف ججو,أما في انتخابات العام ٢٠١٨ فازت الاحزاب المسيحية بمقعدين لحركة بابليون ومقعد واحد عن الموصل شغله اسوان سالم صادق و برهان الدين اسحاق عن بغداد,و ايحان حنا ايوب عن المجلس الشعبي الكلداني السرياني في كركوك,و عمانوئيل خوشابا عن ائتلاف الرافدين في دهوك[٢٥].

وحين تم استقالة حكومة عادل عبد المهدي نتيجة حدوث التظاهرات(تشرين) و تسلم رئاسة الوزراء مصطفى الكاظمي ٢٠٢٢ كبديل(توافقي من قبل الاحزاب) و في عهده تم منح وزارة الهجرة و المهجرين للمسيحين و تسنمت المنصب ايفان فائق يعقوب,وفي انتخابات العام ٢٠٢١ فازت إيفان فائق جابرو / بمقعد ببغداد/ عن حركة بابليون و بيدء خضر بهنام / بمقعد دهوك / عن حركة بابليون و اسوان سالم الكلداني / بمقعد نينوى/ عن حركة بابليون و دريد جميل ايشوع / بكركوك / عن حركة بابليون و فاروق حنا عطو / بمقعد اربيل / مرشح مستقل.و تم تسليم وزارة الهجرة و المهجرين ل ايفان فائق يعقوب[٢٦].

بعد العام ٢٠٠٣ و ما حدث من تغيرات سياسية في نظام الحكم هذا التغير الذي انعكس على واقع المسيحين السياسي فنلاحظ مما سبق اصبح المكون المسيحي لهو حضور سياسي بارز من خلال المشاركة في العملية السياسية على مدار سنين و نضج هذا الدور من خلال تطور الوعي السياسي لدى هذا المكون عبر تكوين احزاب سياسي لتسجل حضور واضح في الحكومات المتعاقبة من خلال نوابها الذين كان لهم دور في نقل مطالب هذا المكون من خلال السعي لتحصيل الحقوق القومي و الثقافية للمكون المسيحي بجميع طوائفه عن طريق عرضها في برامجهم السياسية و محاولة تحقيقها

عن طريق المطالبة بها داخل و خارج قبة البرلمان ،الا ان المكون المسيحي يتطلع الى زيادة مقاعده في البرلمان لتكون القوى السياسية المسيحية اكثر فاعلية من خلال زيادة عدد مقاعد الكوتا.

المحور الثالث: موقف القوى السياسية المسيحية من حجم تمثيلهم في مجلس النواب

لا يوجد في الدستور الدائم ما ينص صراحة على تمثيل الأقليات الدينية والقومية في مجلس النواب، لكن المادة (٤٩/أولاً) تشير الى تكوين مجلس النواب يجب ان "يراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه" [٢٧]. وهذه أشارة الى ضرورة أشراك تمثيل جميع الأقليات القومية "الكورد، التركمان، الكلدان السريان الآشوريين، الشبك"، والأقليات الدينية "المسيحيين، الصابئة المندائيين، الآيزيديين". لكن الدستور لم يدخل في التفاصيل، بل ترك عملية تنظيم كل ما يتعلق بالمشاركة بالانتخابات وشروطها لقانون يتم تشريعه في مجلس النواب العراقي. لذا ضمن قانون الانتخابات لمجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٠، حصة (كوتا) من المقاعد التعويضية للأقليات [٢٨]،فقد منح القانون خمسة مقاعد للمكون المسيحي، ومقعداً واحداً لكل من الآيزيديين والصابئة المندائيين والشبك، ليصبح المجموع ثمانية مقاعد للمكونات الأربعة المذكورة.و تصل المشاركة السياسية للمسيحين في الحكومة الاتحادية إلى مستوى وزاري، ونال المسيحيون الكوتا التي منحتهم مقاعد ضمن برلمان إقليم كردستان. ويرى ممثلو التيارات السياسية للمسيحيين ان العدد المحدد للممثلين السياسيين للمسيحيين في البرلمان الاتحادي ، لم يكن منصفا ، اذا ما تم الأخذ بنظر الاعتبار نسبة المسيحيين العددية نسبة الى العدد الكلي للسكان في البلاد ، وطالبوا برفع سقف التمثيل وفقل للكوتا من اجل تحسين المشاركة السياسية للمسيحيين . في حين يعتقد « عادل بقال ، من المنبر الديمقراطي الكلداني الموحد ان التهديد الاساسي لتمثيل سياسي فعال للمسيحيين يتمثل

بأيديولوجيا أحزاب الاسلام السياسي التي تهيمن على السلطة ، وشيوع خطابات الكراهية ، وطبيعة العلاقة بين الدين والدولة في الدستور التي لم تكن في صالح الفصل بينهما ، واعتبار الشريعة الاسلامية مصدراً أساسيا للتشريع ، بحيث تكون الدولة حيادية . من جهة ثانية يقلل « عادل بقال » من أهمية رفع سقف التمثيل السياسي للمسيحيين ، إذ حسب تعبيره فإن « ممثلي المسيحين مثل مومياءات محنطة في قفص زجاجي ، ولا يستطيع شخص او شخصين او ثلاثة وحتى لو ارتفع العدد الى عشرة مسيحين ان يؤثر في القرارات المصيرية وحكومة خاضعة لتيارات سياسية كبرى تتصرف بهيمنة واضحة [٣٥] .

ان ممثلي المكون المسيحي يتطلعون لزيادة عدد مقاعدهم في البرلمان و ذلك ليتمكن نواب المكون المسيحي التأثير في القرارت و يكون لهم ثقل في مجلس النواب و خاص ان عددهم لا يذكر في ظل القوى السياسية الكبرى فتعد هذا المسائلة من المسائل التي يسعى لتحقيها القوى المسيحية للنهوض بواقعهم السياسي و حجم مشاركتهم السياسية الذي يوصف نوعا ما بالضعيف ،الا ان ليس هذا السبب فقط الذي ذكر يعد سبب ضعف هناك اسباب داخل المكون المسيحي التي اسهمت بضعف تمكينهم السياسي و هذا ما سنعرضة في المحور التالي.

المحور الرابع : دوافع الانقسام داخل القوى السياسية المسيحية

ان مسألةالانقسام داخل المكون المسيحي هي من اهم نقاط الضعف داخل المكون و التي انعكست سلبا على الاداء السياسي لهم و هذا وضع المجتمع في شك من يمثل المسيحيين فالنقاش حول الهوية المسيحية هو موضوع حساس بين المسيحين لذا سنبين هذا الانقسام[٢٩]:

١-الانقسام السياسي ما بين الكلدان و الاشوريين

كان للانقسام هذه الفئة تأثير على تعدد الأحزاب والجماعات السياسية التي تمثل مختلف الطوائف المسيحية .للتغلب على هذه العقبة ، بعد العام ٢٠٠٣ نجح الممثلون السياسيون الآشوريون في تقديم

رواية موحدة للهوية المسيحية لـ "الشعب الآشوري الكلداني السرياني". إذ حاول هذا الاسم الطويل نسبياً التغلب على التعددية الخلافية ، لتقديم هوية أو هيئة واحدة يمكن تمثيلها بسهولة على المستوى السياسي ويمكن أن تنقل مطالب محددة. حظي هذا التصنيف بقبول مسيحي عام خلال السنوات الأولى للعملية السياسية ، لكنه لم يعد مقبولاً من قبل ممثلي جميع الجماعات السياسية المسيحية، حيث سعوا بهدف "الاستيلاء على الهويات" لأهداف سياسية [٣٠]. إذ ترى الطوائف الاخرى ان استعمال مصطلح "الآشورية" للتعبير عن التحرك الآشوري السائد بهدف استعمال المسيحيين من جميع الطوائف بهدف تحقيق المصالح القومية الآشورية. لذلك عارضت الجماعات المسيحية آشورية المسيحيين. أصبحت هذه المعارضة أكثر بروزاً عندما حققت الأحزاب الآشورية حضوراً سياسياً مهماً وحصلت على مقاعد في البرلمان والمناصب الوزارية. أدى عدم الاتفاق على تسمية موحدة للتسميات الوطنية (الكلدانية – الآشورية –السريانية – الأرمنية) إلى قيام قادة الكنيسة مثل الكاردينال ساكو بتقديم "المكون المسيحي" كتسمية واسعة وبديلة لتشمل جميع الجماعات والأفراد والأحزاب والطوائف المسيحية[٣١]. لقد خلق هذا الاتجاه صداماً لا مفر منه بين أولئك الذين يركزون على المحدد الديني للهوية وأولئك أصحاب المصلحة السياسيين الذين يركزون على المحدد الوطني.

٢-الانقسام حول المطالب القومية للأرمن والسريان

قدم الأرمن والسريان مطالب منفصلة عن القوميتين الاخرى . اذ شعر هاتان المجموعتان بالإقصاء منذ كتابة الدستور والانتخابات اللاحقة وتشكيل الحكومات المتعاقبة بعد الغزو الأمريكي للعراق, والأرمن الأرثوذكس مثال على التداخل بين الجانبين العرقي والديني. على الرغم من أنهم من الطوائف المسيحية المعترف بها رسمياً ، الا ان الأرمن الأرثوذكس لم يشكلوا مجموعة سياسية يمكنها التعبير عن هويتهم المستقلة، نتيجة لضعف التمثيل من قبل الجماعات السياسية المسيحية لمطالبهم ، إذ يميل الأرمن إلى

تقديم أنفسهم عرقياً كممثلين للقومية الأرمنية ، ويطالبون بحصة على أساس قومي، يطالب الأرمن برفع تمثيلهم السياسي إلى مستوى الوزراء في حكومة إقليم كردستان ، والحصول على مقعد في البرلمان الاتحادي.

اما السريان يطالبون بالاعتراف بهم لاسيما بعد شعورهم بالظلم على المناقشات المتعلقة بالمطالب السريانية ، حيث يرون استبعادهم من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بمثابة تهميش متعمد من قبل المسيحيين (الآشوريين) في لجنة كتابة الدستور (من الجدير بالذكر ان لاختيار لجنة كتابة الدستور هناك شروط عدة و من المرجح انها لم تتوفر لديهم)، و الاعتراف بهم امر مهم بالنسبة لهم لأنه يتعلق بدعوات الإدارة الذاتية ، معتبرين أن سكان برطلة وقرقوش وأجزاء أخرى من سهل نينوى هم في الغالب السريان الكاثوليك والأرثوذكس. في عام ٢٠١٥ ، دعا رؤساء الطوائف السريانية في العراق الحكومة العراقية إلى إدراج تسمية " السريانية" في الدستور العراقي بموجب المادة ١٢٥ إلى جانب الكلدان والآشوريين. تم تقديم الطلب في رسالة موقعة من قبل أربعة أساقفة من الكاثوليك والأرثوذكس السريان ، يمثلون رؤساء الطوائف السريانية في العراق وإقليم كردستان العراق[٣٢].

إن المشكلة الرئيسية تكمن في عدم قدرة هذه المجموعات على توحيد نفسها تحت أي مسمى كان،وهذا الأمر التي تعاني منه المجموعات السياسية المسيحية جميعها، فالكلدان والسريان في غالبيتهم، يجدون صعوبة في الانضمام الى الحركة الآشورية، لان التسمية تعيق ذلك ، كما تعذر قيام أحزاب سياسية مسيحية و ذلك لتلافي أثارة أي صراع ديني غير متكافئ مع الأغلبية المسلمة.فبعض الاحزاب التي تتبنى الرؤى العلمانية ترفض التسمية المسيحية و تفضل التسمية القومية.

نرى من الافضل للقوى السياسية المسيحية الانتقال من حيز الاقليات الى المجال الوطني الواسع و العمل كأحزاب و طنية و ليس احزاب اقليات ,لكن ذلك صعب جدا بناءً على ما سبق لان الانقسام

الداخلي الذي تعاني منه هذه القوى يمنع مثل ذلك الامر و خاصة ان اغلب قومية تطالب بأعتراف سياسي لها منفصل عن غيرها من القوميات و مثال على ذلك الارمن ,فكل هذا كان نتيجية للواقع التي تعيشه و هذا ما سنبينه في المحور الخامس .

المحور الخامس:مستقبل القوى السياسية المسيحية في العراق

انعكست طبيعة الانقسام في المشهد السياسي العراقي المسيحي كما بينا في المحاور السابقة الذي نتج عنه تشتت بالقرارات فقد كان احد النقاط الضعف اليوم التي يوجها الواقع السياسي المسيحي و تقف عثر امام تقدمه برأي المختصين ،و هذا الحال شكل تحدياً امام المكون المسيحي لذا نحن في هذا المحور سنضع عدة سيناريوهات محتملة لمستقبل القوى السياسية المسيحية في العراق لمعالجة هذا التشتت.

ينقسم هذا المحور الى ثلاث سيناريوهات:

الاول– سيناريو توحيد القوى السياسية المسيحية **ثانيا– سيناريو الاندماج القوى السياسية المسيحية مع القوى السياسية الكبرى**

ثالثا – سيناريو استمرار الانقسامات السياسية للمكون المسيحي

اولا– سيناريو توحيد القوى السياسية المسيحية

"ان كل انقسام يمثل حالة ضعف ,وكل انسان يركن الى العناد و يتمسك برايه بتعصب سوف ينغلق على ذاته و لا يتقبل الحوارمن الاخر يمثل ضعف,لذا نؤكد ان لن تحل مشكلاتنا سواء اكانت شخصية ام كنسيةام وطنية اوثقافية ,الا من خلال معالجة الانقسام بالوحدة[xxxiii] "هذا ما ذكره البطريرك لويس ساكو حل العقبات امام المسيحين في العراق ذلك الخطاب بمحاولات لتوحيد المسيحين على صعيدين:

الاول على صعيد الكنيسة حاول المسيحين توحيد كنائسهم؛ وغياب المركزية والتبعثر في الإدارة ، والجمود والانغلاق على الماضي بحجة الحفاظ على التراث ، وضعف التنشئة الكهنوتية والرهبانية ، وهذا أيضا مرتبط

بالعقلية الشرقية كما يشرح البطريرك ساكو ، لذا تشكل الوحدة قوة ، والانقسام الكنسي في ضوء التحديات، يشكل عامل ضعف وضياع للقرار والهوية ، لذا كانت أولويات عمل البطريرك ساكو هي العمل على توحيد الكنيسة الكلدانية ، وهذا الاتحاد سوف يشجع على المضي خطوة أخرى للاتحاد مع كنائس أخرى مثل كنيسة المشرق ، وإذا كانت الكنيسة موحدة ، تستطيع أن تشجع مؤمنيها على البقاء في مدنهم وقراهم ، كما تستطيع أن تكون أكثر قوة في المضي في خطوة الإصلاح والتجديد من ناحية تجديد البني الكنسية والطقوس والتعليم . وخلق مؤسسات جديدة داعمة للكنيسة نقوم بتفعيل دور المسيحيين من خلال إشراك أكبر للمسيحيين في العمل الكنسي من جهة وفي العمل السياسي من جهة ثانية " الا ان هذه المحاولات بتوحيد لم تكلل بنجاح الى الان[xxxiv]

ثانيا على الصعيد السياسي المسيحي ان فكرة لمّ شمل الاحزاب المسيحية، لمواجهة تحدّيات مصيرية متمثلةً بجملة عوامل من: تناقص العدد بسبب الهجرة والتهميش في التوظيف، وضعف التمثيل السياسي بسبب خطف الكوتا، وتشتت الاحزاب الكلدانية والسريانية والآشورية، وتغيير ديمغرافية مناطقهم التاريخية، والتشريعات المجحفة بحقهم، وغيرها وصولا إلى اهمية تعديل الدستور وإصلاح قوانين الاحوال الشخصية. إنها مسائل أساسية لبقائهم وتواصلهم التاريخي. ويرى البطريرك (ساكو) ان ثمة فرصة ممتازة ان يفكر المسيحيون بتشكيل تحالف سياسي واحدٍ يضم كل الأحزاب والنخب الفكرية والاختصاصات .ولاسيما مع وجود متخصصون وأكاديميون بارزون في القانون والسياسة وعلم الاجتماع والاقتصاد والاعلام، و الغاء حالة تشتت الأحزاب المسيحية والقومية وانشقاقها عموديا وافقيا،لذا فأن التفكير والتخطيط لاستراتيجية مسيحية موحدة، تخرج منها وثيقة يلتزم بها الكل تحت اسم مثل"تجمع الاحزاب المسيحية"، او التحالف المسيحي أو تحت اي مسمى يتفقون عليه، تنخرط فيه الأحزاب الموجودة والنخب والكفاءات[xxxv]. والأحزاب الأكثر تباينا، تتحالف أمام التحدّيات،

تحت مسميات مشتركة... ومثل هذا التحالف يعطي دفعاً قوياً للمسيحيين في دوائر صنع القرار. ويدخلون في انتخابات مجلس نواب المركز واقليم كردستان بقائمة واحدة مدروسة جيداً، من الكفاءات التي لها نفَس وطني ومسيحي واضح وصريح، ومعروفة بالنزاهة والشجاعة، ممن هم بمستوى المسؤولية الوطنية والمسيحية، ويعدّون ورقة بمطالبهم وحقوقهم.[xxxvi]

لماذا التسميّة المسيحية؟ لأن فشلت كل المحاولات لتوحيد المسيحيين في تسمية قومية واحدة مقبولة من الجميع. والتسمية المركبّة غير موفقة ولا توحدنهم. فمن الاجدر أن تترك الاختلافات القومية و الكنسية ، وليتبع كل مسيحي قوميته وتقاليده وكنيسته: الكلداني والسرياني والاشوري والارمني، وهذا ليس مشكلة، لكن ليكون له وعي وجدية في انتمائه وانفتاحه على التوحيد والعمل الجماعي، وتحمل مسؤوليته تجاه العراق والمسيحيين.[xxxvii]

هنا نرى ان البطريرك ساكو كان يدعو دائما الى فصل الدين عن الدولة . الا ان توجد مشكلة بدخول حزب بصيغية دينية ورغم هذا الامر يعارض التوجهه العلماني الذي يدعو له, فضلا عن ان التعدد هو اساس الديمقراطية مما يفرض على المنتمين للحزب ايديولوجيا معينه هذه من جهه,من جهه اخرى لذا يعتبر هذا حل مؤقت و مقبول نوعا مما للحفاظ على وحدة قرار المكون و العمل للحفاظ على وجوده.

اما الناشط المدني المسيحي سركون خوشابا اشار الى "محاولات عدة لتوحيد الأحزاب المسيحية في الانتخابات المقبلة فشلت"، مضيفا أن "وجود تحالفات مسيحية مختلفة لن ينفع المكون المسيحي، ولكن هذه الأحزاب أهملت المصلحة العامة، وسعت إلى مصالحها الخاصة طمعا في الحصول على أكبر قدر من المقاعد النيابية الخمسة وبذلك فشلت محاولات دولية وكنسية محلية في توحيد هذه القوى ضمن تحالف واحد[xxxviii]

و يرى رئيس منظمة حمورابي(وليم وردا) ان مسألة تجمع مسيحي واحد فهو امر صعب جدا لان التعددية مهمة و لايمكن ان نحتويها بحزب واحد لانه لا يتلائم مع الديمقراطية فضلا عن اختلاف الرؤى التي قد لا تمثل البعض داخل الحزب ،هذا الاقتراح ممكن لكن يتنافى مع مبادئ الديمقراطية،ناهيك عن مشكلة الاعتزاز بالقومية فالكلداني مثلا يرفض الانتماء الى الحزب الاشوري و العكس.[xxxix] ان تحليل رئيس مؤسسة حمورابي الاستاذ (وليم وردا)* تحليل واقعي لكون حصر جميع التوجهات المسيحية بتوجهه واحد هو امر منافي للديمقراطي لكن يعتبر حلاً مؤقت للحفاظ على حقوق المكون فالمكون المسيحي كما بينا سابقا متعدد القوميات و و كل منها يطالب بالاعتراف به بصورة منفصلة عن الاخر لذلك جمع هذا الشتات تحتى مسمى واحد يبدو امرا صعبا ولو كان ذلك تحتى مسمى ديني(المسيحي) الذي يرفضه الاغلبية لتبني الاتجاهه العلماني.

ثانيا:سيناريو الاندماج المكون المسيحي مع القوى السياسية الكبرى

اشار رئيس الحركة الاشورية يونادم كنا بقوله" اذا الاغلبية المهيمنة لم تحترم الاخر (الهوية الصغير)ستكون هذه مشكلة ،ولو اراد للقوى المسيحية ان تندمج داخل القوى السياسية الكبرى يجب ان تتوفر نقاط مهمة،منها اذا البلد مشى بتجاه وطني و مدني يقبل الاخر ولم يعد هناك ضرورة لوجود احزاب مسيحية لان المساواة متوفرة في هذه الحالة هذا السيناريو ممكن اما اذا كان الاضطهاد مستمر تبقى ضرورة لوجود احزاب مسيحية تقاوم لتحصيل حقوق المكون المسيحي"[xl] من هنا يتضح ان عملية اندماج الاحزاب المسيحية حسب المعطيات امر صعب و ذلك لتهميش الاغلبية للهويات الصغيرة. وعملية الاندماج داخل المكونات الكبرى سيساعد في تهميش القضايا التي تخص الاقلية المسيحية الان المنتمين لتلك القوى بالاغلب ستمثل ايديولوجية القوى المنتمية لها و لو كان على حساب المكون لذا هذا السيناريو مستبعد من قبل القوى المسيحية.

اما راي وليم وردا رئيس منظمة حمورابي الذي طرح رؤيته و قال"أرى ان الاحزاب الشخصانية ستنتهي و الاحزاب التي تعتمد على العنصرية و سيكون التوجهه نحو الاحزاب التي تقبل بتعددية فيكون الحزب يجمع الكل."[xli]

ان التفريق بين السياسي و الكنسي يبدو واضحا داخل الجسد المسيحي وخير مثال على ذلك هو مسألة الارمن الارثذوكس ، صحيح ان القانون العراقي يعترف بهم الا انهم ابعدوا انفسهم عن التيار السياسي المسيحي لانهم لم يرضوا عن الشخصيات المسيحية و لاالتيارات السياسية المسيحية التي لم تمثل المصالح الارمنية كما يجب .لذا فضلوا ان يقدموا انفسهم كاثنية وطنية مستقلة.فقد رفضوا المقترحه السابق الذي دعا من خلاله إلى إعتماد التسمية المسيحية [xlii].وبذلك تحول مثل هذا الجدل الساخن حول الأصالة في خطاب الطوائف المسيحية في السنوات الأخيرة إلى منافسة غير مجدية ، باستخدام تفسيرات تاريخية لتبرير المطالب السياسية في السياق السياسي اليوم ، فإن الانقسامات حول الهوية لا تزال حتمية في ضوء وجهات النظر المختلفة للأرمن والكلدانيين والآشوريين والسريانيين,الانجيلين,السبتين,الاتين حول مستقبل الوجود المسيحي داخل العراق.

ثالثا– سيناريو استمرار حالة الانقسام السياسي للمكون المسيحي

وهنا نلاحظ بناءً على مذكرنا سابقاً ان السيناريو المرجح هو الانقسام و سنبين اسباب ذلك للاسباب الاتية:

- دذلك الان توحيد الرؤى تحت حزب واحد امر منافي للديمقراطية.
- الوضع الراهن الذي يتمثل بهيمنة القوى الكبرى الذي يشعر القوى السياسية بعدم الامان و مما ادى الى رفض السيناريو الاندماج داخل القوى الكبرى.
- اتهام الاحزاب الممثلة للمكون المسيحي بالاهتمام بمصالحها فقط لذلك الى الان يستمر الانقسام.

- رفض بعض القوميات ان تنضوي تحت المسمى الديني(المكون المسيحي) و منهم الارمن.
- اعتزاز كل مكون بقوميته ورفض ان تتلاشا داخل اي قومية او مسمى اخر.

و هنا نلاحظ ان الانقسام هي السمة الابرز و بوجود خلافات داخل المكون التي لا تعد سياسية فقد بل دينية و قومية يصعب توحيدها تحت مسمى ديني او قومي ,فاغلبية القوى السياسية كانت ترى ان التعدد هو حالة ايجابية و تعبر عن الديمقراطية و في الوقت الراهن و تحت هذه الظروف يصعب تحقيق سيناريو توحيد القوى المسيحية او ذوبانها كما بينا,لذا من المرجح هو استمرار حالة الانقسام في المشهد السياسي المسيحي.

الخاتمة

بعد العام ٢٠٠٣ و تغير النظام السياسي من الدكتاتوري الى الجمهوري, و ايضا تم اعتماد اول دستور دائم يؤكد عام ٢٠٠٥ ,كلها ذا انكعس ايجابيا على جميع مكونات العراق و منها المكون المسيحي ,إذ ان القانون انحاز ايجابياً الى المسيحيين باعطائهم كوتا في البرلمان الاتحادي وبرلمان الاقليم,فقد ضمن حقوقهم السياسية من خلال نظام الكوتا ,فقد مثلت القوى السياسية المسيحية المسيحيين من خلال احزابهم في مجلس النواب ووصولوا الى التمثيل الوزاري .الا انهم لم يتمكنوا من ممارسة اي دور فعلي على صيد السلطات الاتحاية و الاقليم , وذلك لأسباب عدة منها قلة عددهم و ابرزها الانقسامات الحزبية التي عانى منها القوى السياسية المسيحية التي كانت السمة الغالبة للمكون و هي احد نقاط الضعف التي أثرت على واقعهم السياسي .

الهوامش

[١٠] مذبحة قامت بها الحكومة العراقية بحق أبناء الأقلية الآشورية في شمال العراق في عمليات تصفية منظمة بعهد حكومة رشيد عالي الكيلاني ازدادت حدتها بين ٨–١١ آب ١٩٣٣. والتي أدت إلى موت حوالي ٦٠٠ شخص بحسب مصادر بريطانية، وأكثر من ٣,٠٠٠ آشوري بحسب مصادر أخرى. كان الشعب الآشوري قد خرج لتوه من إحدى أسوأ مراحل تاريخه عندما أبيد أكثر من نصفهم خلال المجازر التي اقترفت بحقهم من قبل الدولة العثمانية وبعض العشائر الكردية التي تحالفت معها أبان الحرب العالمية الأولى.للمزيد ينظر الى: عوديشو ملكو كوركيس آشيثا , نكبة سميل ١٩٣٣ . أسبابها وتأثيراتها المحلية والدولية, اطروحة مقدمة الى مجلس جامعة سانت كليمنتس كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر , ٢٠١٢

[٢] رياض السندي,من يمثل المسيحين,https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=564995

[٣] عبد الله مرقس رابي,الكلدان المعاصرون و البحث عن الهوية القومية,دار الشروق للنشر و التوزيع,٢٠٠١,ص٨٧

[٤] سعد سلوم,المسيحيون في العراق,مؤسسة مسارت للتنمية الثقافية و الاعلامية,ط١,بيروت,٢٠١٤,ص١٤٦

[٥] نفس المصدر

[٦] رياض السندي,من يمثل المسيحين,https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=564995

[٧] البرنامج السياسي للحركة الاشورية الديمقراطية

[٨] مقابلة اجرتها الباحثة مع الامين العام للحركة الاستاذ يونادم كنا

[٩] [٩] البرنامج السياسي للحركة الديمقراطية الاشورية

[١٠] البرنامج السياسي للحزب بيث النهرين الديمقراطي

[١١] البرنامج الانتخابي للأتحاد بيت النهرين الوطني

[*] الابادة الجماعية

[١٢] البرنامج السياسي للحزب الوطني الاشوري

[١٣] المحاور الانتخابية للحزب ابناء النهرين

[١٤] المفوضية العليا للانتخابات https://ihec.iq/

[١٥] سعد الدين ابراهيم,المجتمع و الدولة في الوطن العربي,ط١,مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت,١٩٩٦,ص١٩

[١٦] عبد الرؤوف بورزق,المواطنة بالجزائر دراسة تحليلية للنتخابات التشريعية,رسالة ماجستير العلوم السياسية,جامعة بن يوسف بن خدة,الجزائر,٢٠١٠,ص٩

[١٧] دينا مكي,تصورات المشاركة السياسية في العراق لمرحلة مابعد داعش'مجلة الدراسات الدولية,العدد٧٥,جامعة بغداد,٢٠١٨,ص٨٦

[١٨] علي امجد عبد الكريم,الدور السياسي للاقليات في العراق بعد العام ٢٠٠٣,بحث مقد الى معهد الخدمة الخارجية جزء من متطلبات نيل الترقية الى درجة مستشار,٢٠٢٢,ص٤٨

[١٩] احمد الحاج هاشم الدفاعي ,العراق تحت الاحتلال,محاضر مجلس الحكم الانتقالي,ط١,دار الطليعة للطباعة و النشر,٢٠٠٥,ص٥

[٢٠] علي مراد العبادي,التعددية السياسية و البرلمان العراقي بعد العام ٢٠٠٣,ط١,مركز العراق للدراسات,٢٠١٥,ص١٤١

[٢١] وصال نجيب العزاوي,المرأة العربية و التغير السياسي,دار اسامة للنشر,٢٠١٢,ص١٧٢

[٢٢] علي مراد العبادي,التعددية السياسية في البرلمان العراقي بعد العام ٢٠٠٣,ص١٧٧

[٢٣] فراس فاضل عباس,الحرب و الاسكان,دار غيداء للنشر,الاردن, ٢٠١٤,ص٩٥-٩٦

[٢٤] علي امجد عبد الكريم ,مصدر سابق,ص٦٢

[٢٥] نتائج المفوضية المستقلة للنتخابات لعام ٢٠١٨

[٢٦] المفوضية العليا للانتخابات ,نتائج انتخابات ٢٠٢١

[٢٧] – الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، المادة ٤٩ أولاً.

[٢٨] – الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي، تاريخ الدخول الى الموقع ٢٠١٣/٩/١. http://www. parliament.iq

[29][29]SAAD Salloum ,SAAD SAIAH,MAJID HASSAN, POLITICAL PARTICIPATION OF MINORITIES IN IRAQ ,Heartland Alliance International and MCMD,human rights violation report, Human Rights Violations Against Iraqi Minorities After ISIS>p12- 14

[30]SAAD Salloum ,SAAD SAIAH,MAJID HASSAN, POLITICAL PARTICIPATION OF MINORITIES IN IRAQ ,Heartland Alliance International and MCMD,human rights violation report, Human Rights Violations Against Iraqi Minorities After ISIS>p12- 14

[٣١] البطريرك لويس ساكو,نداء الى المكون المسيحيفي العراق,موقع البطريركية الكلدانية,https://saint-adday.com/?p=15524

[٣٢] سعد سلوم ،المشاركة السياسية للاقليات في العراق ،ط١،موسسة مسارات ،بغداد،ص١٨ص١٩

[xxxiii]

[xxxiv] سعد سلوم ,المسيحيون في العراق التاريخ الشامل و التحديات الراهنة,ط١,مؤسسة مسارات للتنميةالثقافيةو الاعلامية,بغداد,بيروت,٢٠١٤ص٤٠٦-٤٠٧

[xxxv] لويس ساكو،ألم يحن الأوان لتشكيل تجمع سياسي واحد لمسيحيي العراق، https://saint-adday.com/?p=٣٥٧٨١ موقع البطريركية الكلداني،٢٠٢٢\١\٢٦

[xxxvi] لويس ساكو،ألم يحن الأوان لتشكيل تجمع سياسي واحد لمسيحيي العراق، https://saint-adday.com/?p=٣٥٧٨١ موقع البطريركية الكلداني،٢٠٢٢\١\٢٦

[xxxvii] لويس ساكو ,الم يحن الاوان لتشكيل تجمع سياسي واحد لمسيحي العراق ،=https://saint-adday.com/?p ،تاريخ الدخول٢٦\٢\٢٠٢٢

[xxxviii]مصطفى حبيب,خارطة التحالفات الانتخابية تعكس واقع المسيحين في العراق,صحيفة العرب،العدد١٠٩٣١, السنة ٢٠١٨

[xxxix] مقابلة (قابل الباحثة السيد وليم وردا في تاريخ ٢٠٢٢\٣\١٣)

* وليم وردا,رئيس منظمة حمورابي لحقوق الانسان و رئيس شبكة تحالف الاقليات

[xl] مقابلة(قابلة الباحثة رئيس الحركة الاشورية السيد يوناد كنا ٢٠٢٢\٤\١٥)

[xli] مقابلة (قابل الباحثة السيد وليم وردا في تاريخ ٢٠٢٢\٣\١٣)

[xlii] رياض السندي,من يمثل المسيحين ,مصدر سبق ذكرة